

Distr.: General
9 February 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥

اجتماع التنفيذ الإقليمي المعني بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية لآسيا والمحيط الهادئ

ملخص المناقشات من إعداد الرئيس

أولا - المياه والمرافق الصحية

الإنجازات

١ - تساهم المياه إلى حد كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي ورفاه الإنسان في آسيا. وتناهر مساحة أراضي المحاصيل المروية في آسيا ٤٠ في المائة وتنتج ٧٠ في المائة من المواد الغذائية. وحسنت بلدان عديدة الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية عن طريق تحقيق تغييرات في السلوك فيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الشخصية للتخفيف من وطأة الأمراض المنقولة بالمياه بأقل تكلفة ممكنة.

٢ - وشرع عدد من البلدان في تطبيق نهج شامل لمعالجة مشاكل المياه والمرافق الصحية مع إيلاء اهتمام على مستوى أحواض الأنهار والنظم الإيكولوجية، بمشاركة مختلف قطاعات الحكومة والمجتمع المدني. ومن المعترف به أن هذا النهج يتطابق مع المبادرات الرامية إلى تعزيز اللامركزية ونقل المسؤولية إلى مستويات مناسبة أكثر.

* E/CN.17/2004/1



٣ - وعلى الرغم من الاعتراف بأن المسؤولية الرئيسية عن توسيع نطاق التغطية بالإمداد بالمياه والمرافق الصحية تقع على كاهل الوكالات الحكومية، فقد تحقق نجاح في هذين القطاعين من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية. وأقيمت شراكات ناجحة في عدد من البلدان في المنطقة في مجالات تجميع مياه الأمطار؛ ونقاط المياه المدارة محليا؛ وامتيازات التنقيب عن المياه؛ وتوفير المياه النظيفة المنخفضة التكلفة؛ والشراكات العامة - الخاصة لتحسين المرافق الصحية القائمة بمبادرة من المنظمات غير الحكومية؛ ومعالجة المياه المستعملة في المدن؛ والتصحيح الإيكولوجي؛ ومشاريع المرافق الصحية النموذجية.

٤ - وتم استحداث تكنولوجيات ابتكارية ومنخفضة التكلفة لعدد من البلدان المتخلفة في مجال تطوير الإمداد بالمياه والمرافق الصحية. وشمل ذلك المراحيض الصحية؛ وبناء شبكات مجاري المياه في الأحياء السكنية؛ ومشاريع استخراج الغاز الإحيائي من السماد البشري؛ وخطط لضمان الائتمان لتوفير الغاز الإحيائي للمساكن؛ ومبادرات تحويل النفايات البيولوجية إلى موارد بيولوجية؛ ومعالجة المياه المالحة.

٥ - وتم بالتعاون مع القطاع الخاص إنشاء آليات ابتكارية لتمويل مشاريع المياه والمرافق الصحية الصغيرة. ومن الأمثلة على هذه الآليات صندوق التنمية المستدامة لمشاريع الهياكل الأساسية الصغيرة. ومهمة هذا الصندوق هي تمويل المشاريع الصغيرة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية ومشاريع أخرى مماثلة للحد من الفقر وتحسين حالة الفقراء الصحية ونوعية حياتهم في البلدان النامية. ويتيح هذا البرنامج الفرصة للمؤسسات والأفراد الذين لهم أهداف اجتماعية وأخلاقية وبيئية لدعم الاستثمار لصالح الفقراء.

٦ - واتخذت تدابير هامة لصياغة سياسة إقليمية لآسيا في مجال المياه. وقام مصرف التنمية الآسيوي بوضع سياسة إقليمية لآسيا في مجال المياه تتضمن سبعة عناصر أساسية تهدف إلى تحقيق ما يلي: (أ) تشجيع التركيز وطنيا على إصلاح قطاع المياه؛ (ب) تحسين وتوسيع نطاق خدمات المياه؛ (ج) تعزيز الإدارة المتكاملة لإدارة المياه؛ (د) تعزيز حفظ المياه وكفاءة النظم؛ (هـ) تشجيع التعاون الإقليمي وتعزيز الاستخدام ذي المنفعة المتبادلة لموارد المياه المشتركة؛ (و) تيسير تبادل المعلومات والخبرات في مجال المياه؛ (ح) تحسين إدارة المياه.

٧ - وعلى إثر المنتدى العامي الثالث للمياه، المعقد في اليابان في عام ٢٠٠٣ في إطار متابعة مجموعة الإجراءات المتعلقة بالمياه التي أعلنها المؤتمر الوزاري، تم إنشاء موقع على الشبكة العالمية لتعزيز الجهود بشأن الإجراءات المتعلقة بالمياه في منطقة آسيا.

٨ - وبلغت بلدان عدة المرحلة النهائية من وضع واعتماد استراتيجية دون إقليمية لإدارة الموارد المائية. ففي منطقة المحيط الهادئ، أسفرت المشاورات بين الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الوكالات الإقليمية عن وضع خطة عمل إقليمية لإدارة المياه في منطقة المحيط الهادئ.

التحديات المواجهة في مجال التنفيذ

٩ - على الرغم من الإنجازات التي تحققت هنا وهناك، لم تبذل المنطقة ككل حتى الآن جهوداً كافية لتحقيق تقدم كبير لبلوغ الأهداف المتعلقة بالمياه المحددة في إعلان الألفية وخطة عمل جوهانسبرغ. وعلى سبيل المثال، فإن ثلث سكان الريف في آسيا تقريباً، أي نحو ٧١٩ مليون نسمة لا تتوفر لهم حتى اليوم إمكانية الوصول بصورة دائمة إلى إمدادات المياه. كذلك فإن ربع سكان المدن تقريباً في هذه البلدان النامية، أي ٢٦٢ مليون نسمة، يفتقرون إلى المرافق الصحية الأساسية.

١٠ - وأدى النمو الاقتصادي والنمو السكاني اللذين حدثا مؤخراً إلى مضاعفة الضغط على الموارد المائية في آسيا وفي جنوب آسيا بوجه خاص. وفي الوقت نفسه، فإن نوعية المياه تتدهور في المنطقة بسبب ازدياد كميات مياه الصرف المتدفقة من مجاري الصرف الصناعية والزراعية. ومما زاد الطين بلة فقد كميات كبيرة عموماً (ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة) من المياه في شبكات الري (التي تستخدم ما يزيد على ٧٠ في المائة من مجموع المياه المستهلكة)، فضلاً عن كميات المياه المفقودة في المدن المقدرة بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة. ومن المعترف به أن الزراعة هي أكثر الأنشطة استخداماً للمياه في كافة أرجاء المنطقة؛ ولذلك يلزم إجراء تحليل منهجي أكثر للروابط بين الإمداد بالمياه واستخدامها في الأرياف والمدن. ولذلك فإن التحدي يتمثل في خفض كميات المياه المستخدمة عن طريق تعزيز الكفاءة والإنتاجية وإدارة جانب الطلب وتحديد أسعار تشمل التكلفة كاملة وتنفيذ سياسة إعانة محددة الأهداف بدقة.

١١ - وليس هناك عموماً استراتيجيات تحسين إدارة الموارد المائية والاستخدام الاستهلاكي لأحواض المياه وشبكات طبقات المياه الجوفية بما يخدم مصلحة جميع القطاعات، بما في ذلك المجتمعات المحلية، ومنفذي المشاريع والبيئة. وتنعقد أيضاً استراتيجية لاستخدام الأساليب والتكنولوجيات الملائمة للإمداد بالمياه وشبكات المرافق الصحية كما لا تطبق نهج خاصة بالمجتمعات الريفية وتخوم المدن. وترى بعض البلدان أن الأدوات الاقتصادية هي إحدى الوسائل الممكنة لتحقيق توازن بين الاحتياجات من المياه والإمداد بالمياه بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

١٢ - والشبكات الجديدة للإمداد بالمياه ونظم الإمداد في حاجة ماسة إلى الإصلاح بهدف كفالة استخدام رشيد أكثر للموارد المائية، غير أنه من الصعب توفير التمويل اللازم لذلك. وهناك حاجة إلى آليات لاسترداد التكاليف لدعم سلسلة الإمداد بالمياه، كما يمكن استخدام المزيد من الأدوات الاقتصادية لمعالجة هذه المسألة، وتشجيع المزيد من مشاركة أصحاب المشاريع التجارية والمناخين الخواص.

١٣ - وفي العديد من البلدان تفتقر غالبا المؤسسات المحلية المعنية بإدارة المياه، بما فيها المؤسسات المعنية بالسياسة والتخطيط ومنظمات أحواض الأنهار، إلى القدرات، والموارد البشرية والتكنولوجيات، اللازمة التي ينبغي تعزيزها. وبوجه خاص، تفتقر بلدان عديدة إلى القدرات الكافية اللازمة لإجراء تقييم للموارد المائية ورصدها، بوصفه عنصرا أساسيا للإدارة المستدامة للموارد المائية. وهناك بعض محطات للرصد غير أنها تحتاج إلى التحديث والتحسين والتوسيع.

١٤ - وهناك تحد رئيسي آخر، ألا وهو تعزيز التنسيق ضمن الإطار المؤسسي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال المياه والمرافق الصحية. وقطاع المياه قطاع متنوع في جانبي العرض والطلب على حد سواء. وبالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز التنسيق المحلي، والتعاون الإقليمي وإقامة شراكات بين وزارات المياه والمؤسسات العاملة القليلة في البلدان التي تنقسم الموارد المائية، فإن هناك حاجة إلى تحسين كبير في إدارة الموارد المائية، وإقامة تعاون أفضل مع الوكالات الإقليمية ووكالات المعونة في مجال تطوير البرامج والتكنولوجيات ذات الصلة بقطاع المياه وبناء القدرات في هذا المجال.

١٥ - ومن أكبر التحديات في العقد المقبل تعبئة الموارد اللازمة لتمويل السياسات والبرامج في مجال المياه والمرافق الصحية في آسيا. ولا تتوفر حاليا تقديرات للاستثمارات في مجال الإمداد بالمياه والمرافق الصحية في آسيا من المصادر المحلية والخارجية على حد سواء. بيد أن المعروف هو أن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بلدان المنطقة قد انخفض وأن هناك فجوة كبيرة بين تقديرات التمويل الضروري لتحقيق الأهداف في مجال المياه والمرافق الصحية والتمويل الذي يمكن أن تقدمه مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، ومنظومة الأمم المتحدة، ووكالات التمويل الثنائية، والقطاع الخاص والحكومات. وهناك أيضا المسألة المتعلقة بكيفية توفير الأموال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منظمات التمويل الوسيطة نظرا لأن تكاليف تنفيذ هذه المشاريع التي تمول مباشرة من البنك الدولي و/أو مصرف التنمية الآسيوي، ستكون مرتفعة. وفيما يتعلق بتمويل القطاع الخاص، فالمشكلة تتمثل في أن مثل هذه المشاريع ليست جذابة بصورة عامة خاصة في البلدان الفقيرة، فضلا

عن أن هذه البلدان بلدان أشد حاجة إلى المساعدة. ومع ذلك، ففي حين لا يحتمل أن تسد سوق رأس المال الدولية الفجوة المالية لتمويل مشاريع المياه والمرافق الصحية في آسيا، فإن مساهمة القطاع الخاص المحلي المحتملة يمكن أن تكون كبيرة.

١٦ - وإذا ألقينا نظرة إجمالية عن التغطية بشبكات المياه والمرافق الصحية في مختلف المناطق يتبين أن التغطية بالمرافق الصحية في منطقة آسيا هي الأدنى في العالم، وأن ٧٠ في المائة تقريبا من سكان الريف وما يزيد عن ٢٥ في المائة من سكان المدن لا تتوفر لهم المرافق الصحية الأساسية. وهذا تحد يجب التغلب عليه خلال العقد المقبل. وينبغي تطوير تكنولوجيات ابتكارية وملائمة ومناسبة التكلفة ونقلها إلى هذه البلدان، لا سيما البلدان المتخلفة منها.

١٧ - والتحديات الكبيرة التي تواجهها معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول المتقدمة النمو في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية هي الإمداد المتواصل بكميات كافية من المياه العذبة غير الملوثة وتصريف المياه المستعملة. ويستلزم ذلك تحسين إدارة الموارد، والكفاءة في توفير الخدمات وتحسين إدارة المياه محليا ووطنيا. ومن الآثار المترتبة عن عدم الوصول إلى المياه المأمونة ازدياد الأمراض المنقولة بالماء وعبء إضافي آخر يثقل كاهل المرأة والأطفال بوجه خاص.

١٨ - وبالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، يمكن تصنيف التحديات والقيود القائمة دون تحقيق الإدارة المستدامة لموارد المياه إلى الفئات الثلاثة العامة التالية:

(أ) **هشاشة الموارد المائية:** ويعزى ذلك إلى صغر حجمها، وانعدام التخزين الطبيعي واستخدام الأراضي الذي يحد من ذلك، والتعرض للمخاطر الطبيعية والبشرية، بما فيها الجفاف، والأعاصير والتلوث الحضري، ولذلك لا بد من رصد وإدارة الموارد المائية بدقة وتحسين التعاون مع دوائر التنبؤات بالحالة الجوية؛

(ب) **عدم توفير المياه والمياه المستعملة باستمرار:** ويعزى ذلك إلى انعدام الموارد بما فيها الموارد البشرية والمالية، مما يحد من توفر الموظفين ذوي الخبرة ومن الاستثمارات، وفعالية سداد التكاليف. ويلزم اتخاذ إجراءات في مجال تنمية الموارد البشرية، وإدارة الطلب على المياه وتحسين استرداد التكاليف؛

(ج) **عملية إدارة المياه عملية معقدة جدا:** ويعزى ذلك إلى الهياكل الاجتماعية السياسية والثقافية ذات الطابع الخاص المتعلقة بالمجتمع التقليدي وإلى الممارسات القبلية فيما بين الجزر، والحقوق والمصالح المترابطة مع الممارسات والأدوات الاستعمارية و"الحديثة". ويستلزم ذلك وضع برامج من قبيل برامج إذكاء الوعي والدعوة والتثقيف،

فضلا عن إرادة سياسية قوية على مستويات المجتمع المحلي والمؤسسي والحكومي، وذلك من أجل وضع إطار للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

الدروس المستفادة

١٩ - لا تعكس القوانين والأطر القانونية السارية في أكثر الأحيان، القضايا الراهنة في مجال استخدام المياه في العديد من البلدان، بل ويلزم تنقيحها، وكذلك اتخاذ إجراءات تشريعية لكفالة تحسين إدارة المياه واستخدامها المتكامل على مختلف المستويات.

٢٠ - وتقوم حاليا دول كثيرة في المنطقة إما باستخدام أدوات لتحديد أسعار المياه واسترداد التكاليف وأدوات اقتصادية أخرى، أو أنها بصدد النظر في وضع تلك الأدوات لتشجيع توزيع المياه واستخدامها بصورة رشيدة أكثر. ويمكن تقاسم خبرة هذه البلدان والدروس التي استفادتها بصورة مفيدة مع بقية البلدان في المنطقة.

٢١ - وتنفذ سياسة المياه والمرافق الصحية على الصعيد الوطني في إطار مؤسسي واحد يشمل قطاعات متعددة. وتشمل الوزارات والوكالات التي تعمل في هذا القطاع، الوزارات والوكالات المعنية بالموارد المائية، والصحة، والزراعة، والصناعة، ومصائد الأسماك، والشحن البحري والنقل المائي الداخلي والطاقة. وينبغي تعزيز التنسيق فيما بين العديد من الوزارات والوكالات لتيسير وضع سياسة واستراتيجية وطنيتين بشأن المياه والمرافق الصحية.

٢٢ - وما فتئت المنظمات النسائية، ومنظمات السكان الأصليين والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وسائر المجموعات الرئيسية، تقوم بدور فعال أكثر فأكثر، في تنفيذ العمليات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية والمرافق الصحية على الصعيدين الوطني والمحلي، وتوفر أساسا قويا لمواصلة تنمية الموارد المائية. وأصبح من المعترف به أن المشاركة على صعيد المجتمعات المحلية والتنازل عن إدارة الموارد المائية والمرافق الصحية، أداتان حيويتان في قطاع المياه والمرافق الصحية. وما فتئ زخم إنشاء الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية يتعزز على إثر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وذلك بالنظر إلى ما تنطوي عليه هذه الشراكة من إمكانية لتحقيق النجاح. وعززت مثل هذه الشراكات التي تنفذ في قطاعي المياه والمرافق الصحية المشاركة وامتلاك زمام المبادرة لدى أصحاب المصلحة؛ كما أنها يمكن أن يكون لها دور في إنشاء الهياكل الأساسية للمياه والمرافق الصحية، وذلك في إطار الجهود المشتركة لأصحاب المصلحة، جامعة لمختلف فئات الأفكار والمهارات ومصادر التمويل. وتبين أن إنشاء جمعيات لمستخدمي المياه وسيلة من وسائل إذكاء وعي الجمهور.

٢٣ - ويلزم الحصول على المزيد من المعلومات والبيانات لكفالة وضع سياسة مستنيرة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدارة المياه المستعملة. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن المعلومات والبيانات المتعلقة بتأثير الكوارث ذات الصلة بالمياه على الناتج المحلي الإجمالي، وإدماج عنصر إدارة الكوارث والتهيؤ لمواجهة الكوارث في الخطط والاستراتيجيات الوطنية، من شأنها أن تفيد العديد من البلدان في إعداد خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٢٤ - وهناك مجال حيوي يتطلب اهتماما متواصلا، ألا وهو الأولوية التي يحظى بها توفير الموارد المائية وإدارتها لدى حكومات منطقة المحيط الهادئ الفرعية، لا سيما البلدان الجزرية. ويعتبر تنفيذ خطط العمل الإقليمية مسألة هامة في هذا الصدد. وكانت عملية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، واستعراض السنوات العشر للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية، هامين في تركيز المزيد من الاهتمام السياسي على القضايا المتعلقة بإدارة الموارد المائية.

ثانيا - المستوطنات البشرية

الإنجازات

٢٥ - تم اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمعالجة القضايا المتعلقة بالأحياء الفقيرة بما في ذلك تحسين هذه الأحياء، ووضع استراتيجيات مواتية لتمكين السكان من تحسين أوضاعهم، مثل توفير القروض المنخفضة الفوائد، وتحسين المدن القائمة، والنهوض بالمدن الجديدة ومدن الضواحي، ونقل السكان، والهجرة من الريف إلى المدينة، وإدارة استخدام الأراضي الحكومية، والشراكات الخاصة بغرض توفير الخدمات الأساسية، ومشاريع السكن المنخفض التكلفة، وإضفاء الطابع القانوني على الملكية، وتوفير الأراضي بتكلفة منخفضة أو مجاناً. وبعض هذه التدابير تدابير علاجية في حين أن بعضها الآخر وقائي.

٢٦ - وأصبحت السياسات المتعلقة بالأحياء الفقيرة في السنوات الأخيرة تشكل جزءاً من نمط للتدخل أكثر شمولاً في مجال تطوير المدن، إذ أصبحت تعالج قضايا تتعلق بقصور كل من الحكومات والأسواق. ولهذا السبب، عزز عدد من البلدان في المنطقة إدماج المسائل المتعلقة بالأحياء الفقيرة في سياساتها الإنمائية والبيئية، كما أنها أصبحت قادرة على معالجة هذه القضايا، إلى جانب القضايا الأوسع نطاقاً المتعلقة باستخدام الأراضي، وإدارة الأراضي، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وآليات التمويل والحكم.

التحديات

٢٧ - يعيش ما يزيد على بليون نسمة أو ٣٢,٨ في المائة من مجموع السكان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في المناطق الحضرية. ووفقا لإحصاءات عام ٢٠٠٣ بشأن سكان الأحياء الفقيرة في آسيا، تزيد نسبة سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات في المنطقة على ٥٠ في المائة من المجموع العالمي. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، يعيش ٤٩٨ مليون نسمة تقريبا من سكان المدن الآسيوية (٤٥ في المائة من مجموع سكان المدن في آسيا) في الأحياء الفقيرة. وليس النسبة المئوية والعدد المطلق لسكان الأحياء الفقيرة في آسيا هما العاملين اللذان يشغلان بال مخططتي المدن، بل أن هناك أيضا عاملي الأمن والخطر اللذين تنطوي عليهما هذه الظاهرة. ونادرا ما يتوفر لسكان الأحياء الفقيرة ضمان ملكية السكن، مما يحول دون تحسين نوعية حياتهم حتى وإن كانوا قادرين على ذلك.

٢٨ - ويواجه سكان الأحياء الفقيرة في آسيا مشاكل أخرى منها: عجزهم عن تنمية أصولهم في ظل الفقر المدقع، والجريمة، والصعوبات الأخرى (مثل جلب المياه، وإزالة النفايات الصلبة، وإعادة الأطفال من المدارس مشيا على الأقدام)، التي تستنفذ جزءا كبيرا من وقت الفقراء مما يجعل من الصعب عليهم، بل من المستحيل توليد الأصول. ولذلك، فما لم يتمكن سكان الأحياء الفقيرة البالغ عددهم ٤٩٨ مليون نسمة من الخروج من الفقر، فإنه سيكون من الصعب عليهم تحقيق تحسن كبير في ظروف معيشتهم.

٢٩ - وتجاوز النمو الحضري السريع في المنطقة قدرات الحكومات المحلية والوطنية فأصبحت عاجزة عن إدارة المدن في المنطقة. ولم يؤد ارتفاع مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي إلى خفض عدد سكان الأحياء الفقيرة. وفي حالات كثيرة، ازداد عدد الأحياء الفقيرة، وتقلصت الخدمات المقدمة لفقراء المدن، على الرغم من ارتفاع مستويات الدخل. وتتطلب ظاهرة النمو الديموغرافي السريع، تشجيع اللامركزية ورفع مستوى الإدارة البلدية. والتحدي الذي تواجهه المنطقة هو تدريب مديري البلديات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة، ونظم المعلومات الجغرافية، والإدارة المالية للمدن، وشبكات المياه والطاقة، وإدارة النفايات، والاقتصاد البيئي، وشبكات النقل البديلة والمهارات في مجال تسوية الصراع.

٣٠ - وهناك ثلاث مسائل حيوية ينبغي معالجتها لمواجهة مشكلة المأوى الحضرية، لا سيما في مجال التحكم في تطور الأحياء الفقيرة والمستوطنات في المستقبل. وتتمثل هذه القضايا في المقام الأول في مدى توفر أراضي المدن بتكلفة منخفضة، والتي يمكن استخدامها لبناء مساكن للفقراء؛ وثانيا، إتاحة الحصول على التمويل الذي يقدر الفقراء على تحمل أعبائه

لتحسين سكنهم؛ وثالثاً تنظيم المجتمعات المحلية ومشاركتها في تخطيط وتنفيذ المشاريع السكنية لمنخفضي الدخل.

٣١ - ولم يأخذ نهج تنمية المستوطنات البشرية في الاعتبار الكامل العلاقات الريفية الحضرية الوثيقة والظروف المعيشية للمجتمعات الريفية. فتحسين الظروف المعيشية في الأحياء الفقيرة في المدن لا يمكن إلا أن يفاقم معدل الهجرة الداخلية إلى المناطق الريفية ما لم يتم اتخاذ خطوات فعالة في الوقت نفسه لمواجهة البطالة، والأوضاع الاجتماعية، وملكية الأرض ومستويات المعيشة في المناطق الريفية. وفي أحيان كثيرة لم تفكر الحكومات في موازنة توزيع الموارد بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية كجزء من نهج متوازن ومتكامل لتنمية المستوطنات البشرية وتحسينها.

٣٢ - وستزداد مشكلة الأحياء الفقيرة الحضرية حدة في كبريات المدن ما لم تضع الحكومات استراتيجيات وتحدد سياسات يمكن أن تساعد على بناء مدن جديدة لاجتذاب المستوطنات إلى خارج المدن الرئيسية.

٣٣ - وبالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، فإن نمط المستوطنات البشرية فيها يتغير أيضاً بسرعة مع تزايد أعداد السكان الذين ينتقلون للعيش في المدن. ومما يشكل مصدر قلق متزايد في هذه المنطقة دون الإقليمية هو أن سكان المناطق الحضرية الرئيسية في معظم هذه البلدان ينمون بمعدلات أسرع من معدلات نمو السكان على الصعيد الوطني. فالمشاكل الناشئة عن مثل هذا التحضر السريع تشمل، ضمن أمور، عدم توفر الخدمات الأساسية مثل الإمداد بالمياه، والمرافق الصحية، وتصريف النفايات، والسكن، والمدارس، والمرافق الصحية والترفيهية. وفي ظل هذه الظروف فإن حالة العديد من الفقراء آخذة في التدهور، بسبب الأعداد الغفيرة من المهاجرين الذين يجتاحون هذه الأحياء غير الرسمية والمستوطنات بحثاً عن الرزق في المدن.

٣٤ - وليس لدى بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ دون الإقليمية أي قوانين محددة أو قوانين تتعلق بالاندماج تنص على الإشراف أو الإدارة الوطنية على المسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية الحضرية، والسكن، والسياسة، والفقير، كما أن السياسة الوطنية بشأن هذه المسائل إرشادية لا غير.

٣٥ - وكانت المؤسسات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك الهياكل القيادية التقليدية عاجزة عن إدارة الانتقال من القرية إلى المدينة بفعالية.

الدروس المستفادة

٣٦ - هناك حاجة إلى قيادة قوية على الصعيدين الحكوميين، الوطني والمحلي وإلى اتباع نهج إيجابي في التحضر في مجال تخطيط التنمية الوطنية. وسيتعين على الحكومات أن تنظر إلى التحضر بوصفه جزءاً أساسياً في التنمية الاقتصادية الوطنية والتنمية المستدامة بصورة عامة وأن تتبنى نهجاً إيجابياً واستباقياً في مجال النمو الحضري. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز إدارة المدن من خلال التخطيط الحضري الفعال من أجل تنسيق المقترحات الإنمائية وتكاملها، وتحديد الأولويات، ووضع الخطط، وتعبئة الأموال، وتيسير الائتمان وتقديم الدعم الحكومي لهذه العناصر التي باتت أساسية لتحقيق النجاح. وبات من الضروري إدماج التخطيط العمراني أو على الأقل تنسيقه مع تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واقتُرِح أن أفضل طريقة لتحقيقه هي وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تشمل الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الثلاث، بما في ذلك التخطيط العمراني.

٣٧ - وتبين أن إشراك المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، بما في ذلك السكان الأصليون، بصورة فعالة في إيجاد حلول لمشاكلهم الخاصة وتشجيع اتفاقات الشراكة، تبين أنها أدوات أساسية في تلبية الاحتياجات في مجال المستوطنات البشرية بفعالية. وثبت أيضاً أن إنشاء منظمات محلية قوية كان عاملاً فعالاً في توجيه جهود المجتمع المحلي.

٣٨ - وما فتئ بناء الشراكات يعتبر أداة فعالة في توحيد الجهود وتعبئة الموارد النادرة من أجل معالجة القضايا الحيوية المتعلقة بالمستوطنات البشرية عموماً وبالأحياء الفقيرة خصوصاً. واختلفت الأنماط المتعلقة بالشراكات في المقام الأول حسب استعداد أصحاب المصلحة لبذل هذه الجهود. وبصرف النظر عن أنماط الشراكة، فقد بات مع ذلك من المعترف به الآن أن مبادرات الشراكة تتيح إمكانيات أفضل وأكثر فعالية لتقديم الخدمات بسبب الموارد الحكومية المحدودة. وتخلت حكومات عديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن دور بناء المساكن إلى دور الميسر، وذلك على سبيل المثال عن طريق تبني سياسات ملائمة، ونقل مهمة توفير السكن من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وتوجد أنماط عدة في المنطقة نجحت في معالجة القضايا المتعلقة بالأحياء السكنية الفقيرة لا سيما فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية.

٣٩ - وثبت أيضاً أن الشراكات بين الحكومات والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي مفيدة، لا سيما الشراكات التي شجعت أفضل الممارسات من أجل إدارة المدن فضلاً عن الشراكات الرامية إلى إتاحة فرص العمل، وإدارة النفايات الصلبة وإذكاء الوعي. وقدمت المنظمات غير الحكومية المشورة التقنية وساعدت في تنسيق العديد من المشاريع الصغيرة في

المجتمعات المنخفضة الدخل. وثبت أيضا أن للمنظمات غير الحكومية دور فعال في إذكاء الوعي لا سيما في مجال إدخال تحسينات على الأحياء الفقيرة.

٤٠ - وهناك نقص في تدفق المعلومات بشأن ما يحرز حاليا من تقدم في المنطقة كما أن هناك فرصا محدودة للاستفادة من الخبرات القيمة المكتسبة خلال عقد من الزمن في مجال تخطيط المستوطنات الحضرية وتنميتها وإدارتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل. لذلك فإن هناك حاجة إلى التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز مواجهة النمو الحضري، لا سيما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، والسكن، وإدارة الأراضي وإدارة المدن. ويمكن أن يركز هذا التعاون على اعتماد ممارسات سليمة في مجال الإدارة الحضرية تكون الأفضل بالنسبة للنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الشائعة في كل منطقة دون إقليمية بعينها.